إطلاق خدمة جواز سفر إلكتروني وتمديد فترة تثبيت الحجز كان الحل الأنسب

وزير الاتصالات لـ«الوطن»: وجود الكثير من الطلبات الوهمية على المنصة السابقة لإغراقها

محمد منار حميجو

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد محمد الخطيب أن هناك تطوراً في الخدمات المقدمة عن طريق مركز خدمة المواطن الإلكتروني ليصبح عددها حالياً ٤٨ خدمة مع إطلاق خدمة جواز السفر الإلكتروني، كاشفاً أنه يتم العمل على إطلاق حزمة من الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية عن طريق المركز وبالتالي سيزيد عدد الخدمات المقدمة عبر المركز إلى نحو ٦٠ خدمة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» رأى الخطيب أن الانتقال لتقديم الخدمات إلكترونياً خطوة هامة وقوية وخصوصاً خدمة جواز السفر الإلكتروني، والذي يستطيع من خلالها المواطن رفع الأوراق إلكترونياً عبر المنصة التي تم إطلاقها مؤخراً، بحيث يراجع المواطن فرع الهجرة والجوازات مرة واحدة عند استلامه للجواز الجديد ويقدم الأوراق التي تم رفعها إلكترونياً، لافتاً إلى أنه تم تمديد فترة تثبيت حجز الجواز مرة أخرى مدة ٤٨ ساعة، حتى غداً الإثنين مساء.

ولفت الخطيب إلى وجود الكثير من الطلبات الوهمية على المنصة السابقة التي أطلقتها وزارة الداخلية الخاصة بحجز دور للحصول على جواز سفر وكان الهدف منها إغراق هذه المنصة بطلبات وهمية، مضيفاً: كان الحل الأنسب هو أن يتم إطلاق تقديم خدمة جواز السفر الإلكتروني عن طريق مركز خدمة المواطن الإلكتروني.

وبين الخطيب أن الخطوة الهامة والأساسية في عمل مركز خدمة المواطن الإلكتروني هو أن دفع الرسوم يتم إلكترونياً، وضرب الوزير مثالاً عن إمكانية دفع الرسوم عبر خدمات الدفع الإلكتروني التي تقدمها شركات الخلوي، وبالتالي أي مواطن لديه موبايل يمكن أن يفتح حساباً إلكترونياً لدفع الرسوم إلكترونياً، معتبراً أن الهدف من هذه الإجراءات تقديم خدمة جيدة للمواطن وتخفيف الاحتكاك بين المواطن والموظف.

وبين أن هناك كوادر بشرية مدربة تبذل جهوداً كبيرة تعمل على مدار الساعة سواء الموجودة وفي وزارة الاتصالات والتقانة وفي الوزارات الأخرى لتحليل الخدمة الورقية المطلوب نقلها إلى خدمة إلكترونية، وبالتالي يتم حل كل الإشكاليات والمعوقات أثناء تطبيق ونشر الخدمة، ضارباً مثالاً عن إطلاق خدمة جواز السفر الإلكتروني التي تم العمل عليها مع وزارة الداخلية على مدار الساعة.

وأشار الخطيب إلى أن الحرب الإرهابية التي مرت على سورية كان لها تأثيرها بتأخير تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، مضيفاً: إلا أنه من عام ٢٠٢٠ وحتى اليوم كان هناك قفزة في التحول بالخدمات الحكومية من الشكل التقليدي للشكل الإلكتروني، والتي تجلت بإطلاق مركز خدمة المواطن الإلكتروني الذي افتتحه السيد الرئيس بشار الأسد بعدد من الخدمات وتطورت هذه الخدمات ليصبح عددها حتى الآن ٤٨ خدمة مع إطلاق خدمة جواز السفر الالكتروني مؤخراً.

> حزمة خدمات سوف تقدمها «الداخلية» عن طريق مركز خدمة المواطن الإلكتروني

السكر بأسواق حماة أغلى من النشرة التموينية

حماة- محمد أحمد خبازي

«السكر غير موجود بصالات السورية للتجارة، ومخفي في الأسواق المحلية»، هذا ما يقوله المواطنون في حماة، الذين يبحثون عن السكر في صالات السورية للتجارة لشرائه بشكل مباشر وبالسعر الحر، وفي المحال التجارية التي عمدت أغلبيتها لإخفائه بقصد التحكم بسعره.

وبيّن المواطنون لـ«الوطن» أن السكر شبه مفقود من الأسواق، وإن وجد فالكيلو يباع بـ٤٨٠٠ ليرة أو ٥٠٠٠ ليرة بحسب ضمير البائع!

وأوضح المواطنون أنهم قصدوا صالات السورية للتجارة لشرائه مباشرة، ولكن من دون جدوى فهو غير متوافر حالياً بحسب تعبير رؤساء الصالات.

وبين عدد من الباعة أن السكر متوافر ولكن تسعيرة التجارة الداخلية غير منطقية، فهي حددت سعر الكيلو بـ٣٥٠٠ ليرة، للمستهلك، ولكن كلفته ٤١٧٥ ليرة بالجملة متضمنة أجور النقل والتحميل والتنزيل!. وأوضح بعضهم أن سعر الكيس وزن ٥٠ كيلو من التجار ٢٠٣٥٠٠ ليرة، وأنهم يبيعون الكيلو بين ٤٢٠٠-٤٣٠٠ ليرة بحسب السوق.

ولفت بعضهم إلى أن الكميات منه قليلة، ويباع للزبائن الدائمين والمعروفين والذين لا يشكون للتموين لكون المخالفة جسيمة!. وذكروا أن معظم المواد متوافرة بالأسواق في هذه السنة وبشكل أفضل بكثير من السنة الماضية.

وأشاروا إلى أن الأسعار يحددها التجار الكبار، وأنهم لا يستطيعون أن يبيعوا الكيلو بـ٣٥٠٠ ليرة وهم يشترونه واصلاً لمحالهم بـ٤١٧٥ ليرة.

ومن جانبه بيّن مدير فرع السورية للتجارة في حماة حيدر اليوسف لـ«الوطن»، أن السكر المخصص للبيع المباشر غير متوافر نهائياً بالصالات ليس في حماة فقط وإنما بكل المحافظات، وكذلك الرز أيضاً.

وأوضح أن ظروف الحصار وتداعياتها أسهمت بذلك، ولكن بالقريب العاجل سيتم توفيره، فقد تم إبرام عقد مع القطاع الخاص ليصار إلى بيعه للمواطنين. ولفت إلى أن المسألة مسألة وقت ربما لا تزيد عن أسبوع.

وأكد اليوسف أنه حالياً يتم توزيع الرز بمختلف مناطق المحافظة لاستكمال دورة توزيع المواد المقننة بالسعر المدعوم وبموجب البطاقة الالكترونية. وفور الانتهاء من ذلك سيتم فتح دورة توزيع جديدة ببداية الشهر المقبل.

ومن جهته بيّن مصدر في مديرية التجارة الداخلية في حماة لـ«الوطن»، أن السكر متوافر بالأسواق ولكن بسعر أعلى من المحدد تموينياً!

وأوضح أن المديرية لم تتلق أي شكوى حول السعر، وفي حال تلقيها تتخذ الإجراءات القانونية فوراً بحق المخالفين.

ولفت إلى أن هناك من التجار من هو ملتزم بالتسعيرة والفواتير، وغير الملتزم يخالف بحسب المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١.

في اللاذقية أسطوانة كل ٥٥ يوماً والبنزين والمازوت «الحر» في ٣٥ محطة في المحافظة

اللاذقية- عبير سمير محمود

استبشر مواطنون خيراً مع تحوّل بيع البنزين والمازوت الحر «بسعر التكلفة» على أمل أن يتم توفير المادتين من دون عناء، متسائلين عن سبب توفر جميع المواد في السوق السوداء مقابل اختفائها على البطاقة الذكية بالسعر المدعوم؟

وقال أحد سائقي سيارات الأجرة: إن المواد المدعومة تتوفر بسعر مرتفع في السوق السوداء، في حين لا تتوفر بالسعر المدعوم للبيع على البطاقة الذكية، والسؤال هنا هل الحصار والظروف الصعبة هما فقط على «المدعومين» وينهكان جيوب المستهلكين من ذوي الدخل المحدود؟ لا شك بأن الإجابة صعبة جداً عن هذا السؤال، وفقاً لقوله.

وبدءاً من اليوم، يتاح البنزين والمازوت للبيع بسعر التكلفة بموجب البطاقة الذكية، وفق آلية جديدة أعلنت عنها شركة محروقات ليكون البيع مباشراً للمواطنين بعد الدخول على تطبيق «وين» واختيار المادة المطلوبة وإضافة طلب للحصول على المادة من محطة وقود يختارها بنفسه.

وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن»، أن البنزين والمازوت متوفران بسعر التكلفة «حر» في ٣٥ محطة وقود من أصل ١١٣ محطة وقود موزعة بين ريف المحافظة والمدينة.

وأشار يوسف إلى أن عملية التعبئة بالمواد الحرة تتطلب اتباع التعليمات على التطبيق الخاص بالبطاقة الذكية ليحصل المواطن على الكمية التي يريد في حال الموافقة على طلبه برسالة تصله على جواله لاستلام المادة، لافتاً إلى أن سعر ليتر البنزين الحر ٣٥٠٠ ليرة، مقابل ٢٥٠٠ ليرة لسعر الليتر الواحد من المازوت الحر.

وبيّن عضو المكتب المختص أنه يصل إلى محافظة اللاذقية ١٧ طلب بنزين بشكل يومي والعدد نفسه من طلبات المازوت، وجميعها توزع وفق برنامج يومي للمحطات والفعاليات الأخرى من أفران ومشاف ونقل وغيرها، منوهاً إلى أن عدد الطلبات في السابق كان نحو ٢٤ طلباً لكل مادة إلا أن ظروف الحصار الاقتصادي على البلد أدت إلى نقص في هذه المواد بشكل عام.

وحول مازوت التدفئة واستكمال الدفعة الثانية، قال يوسف إنه لم يتبيّن فيما إذا سيتم خلال الفترة المقبلة استكمال توزيع المازوت الخاص بالتدفئة، وحين ورود أي مستجدات سيتم الإعلان عنها مباشرة.

وعن الغاز المنزلي، لفت يوسف إلى تحسن في إنتاج الغاز ووصول الإنتاج اليومي إلى ١٠ آلاف أسطوانة، مشيراً إلى تحسن ورود الرسائل النصية الخاصة باستلام المادة بموجب البطاقة الذكية لتنخفض المدة إلى ٥٥ يوماً تقريباً.

واعتبر عضو المكتب التنفيذي أن الوضع مقبول مقارنة بفترات سابقة وفي حال الانفراج بالمواد أكثر سيتحسن الواقع بشكل أكبر.

وفيما يخص بطاقة العازب أو الطالب، بيّن يوسف أنه يتعين على من يرغب بإصدارها من المشمولين بالشروط أن يتقدم إلى أحد مراكز «تكامل» في المحافظة، ويقدم سند إقامة أو عقد إيجار أو تمليك بشهادة مختار الحي ويستطيع من خلال الحصول على البطاقة شراء الخبز والمواد المدعومة وفق المحددات للبطاقة، منوهاً إلى أنه حالياً لا توجد بطاقات في الشركة وعند توفرها سيتم إبلاغ المتقدمين للحصول عليها مباشرة، منوهاً إلى أن عدد البطاقات الذكية في المحافظة ٣٦٠ ألف بطاقة.

ديون التأمينات على الحكومة أكثر من القطاع الخاص

مدير فرع ريف دمشق لـ«الوطن»: تطوير برنامج لتسديد الاشتراكات إلكترونياً

محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع تأمينات ريف دمشق علي محفوض لـ«الوطن» أنه يتم العمل بالتنسيق مع غرفة تجارة ريف دمشق لإتمام عملية الربط الشبكي بين الغرفة والفرع بهدف تبسيط الإجراءات وتحسين الأداء والتخفيف عن أصحاب العمل لمنحهم الوثيقة المطلوبة لتجديد السجل التجاري والمحافظة على حقوق العاملين.

وبيّن أنه يتم العمل على تطوير برنامج السداد الإلكتروني لكل أفرع التأمينات في المحافظات بحيث يستطيع المشترك سداد اشتراكات التأمينات لمصلحة أي فرع تأمينات، إضافة للعمل على إطلاق برنامج لقبول الاستمارات التأمينية عن طريق البريد الإلكتروني من دون الحاجة لمراجعة أصحاب العلاقة لمبنى الفرع.

وأوضح محفوض أن إجمالي ديون الفرع حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، تجاوزت ٢٢,٤ مليار ليرة، موزعة بين أكثر من ١٠,٢ مليارات ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد على ١٢,١ مليار ليرة على القطاع العام.

محفوض بيّن في حديثه لـ«الوطن» أنه تم وبموجب كتب من الإدارة العامة للمؤسسة إطفاء ديون على القطاع الإداري بقيمة ١,٤ مليار ليرة بعد تسديد هذا المبلغ من وزارة المالية.

وأشار مدير الفرع إلى أن إجمالي السداد خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بلغ ٢٨,٨ مليار ليرة، موزعة إلى ١٢,٥ مليار ليرة من القطاع الخاص كاشتراكات عن العمال، على حين بلغت قيمة السدادات من القطاع العام كاشتراكات عن العمال أكثر من ١٥,٢ مليار ليرة، وبلغت قيمة السدادات من القطاع المشترك والتعاوني كاشتراكات عن العمال نحو ٦٣,٤ مليون ليرة، وقيمة السدادات عن الاشتراكات المستحقة لدى شعبة السيارات نحو ٢٧٣ مليون ليرة، وقيمة السدادات بموجب أوامر قبض تعهدات ما يزيد على ٧٥١ مليون ليرة.

محفوض كشف أن فرع تأمينات ريف دمشق حقق إيرادات خلال النصف الأول تجاوزت ٢٩,٦ مليار ليرة.

تعهدات وقروض

وبيّن مدير الفرع أن عدد عقود التعهدات خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بلغ ٧١٦ عقداً وعدد العمال المسجلين بموجب هذه العقود بلغ ٨٧٧ عاملاً ووصلت المبالغ المسددة عن العقود إلى ٥٨٤ مليون ليرة، على حين بلغ عدد رخص البناء المقدمة ٦٧١ رخصة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الرخص بلغ ١٠١، والمبالغ المسددة عن هذه الرخص بلغت ٢٤٠ مليون ليرة.

وأشار إلى أن عدد السيارات المسجلة لدى شعبة السيارات في المديرية خلال الفترة نفسها بلغ ١١٤٦ سيارة.

وبيّن مدير الفرع أن عدد القروض الممنوحة بلغ ٩٦ قرضاً بقيمة ١١٧ مليون ل.س.

وأشار مدير الفرع إلى أن إجمالي عدد الإنذارات المصدرة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ ١٦٤٣٨ إنذاراً بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم.

ولفت إلى أن إجمالي عدد قرارات الحجز الصادرة خلال الفترة نفسها بلغ ٤٣٩ قراراً، بحق المتخلفين من أصحاب العمل عن سداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم، في حين بلغ عدد قرارات الحجز الإجمالي ٥٠١٤ قراراً، على حين بلغ عدد قرارات رفع الحجز ٢٧٨ قراراً وبلغت المبالغ المحصلة من قرارات رفع الحجز مبلغ ٥٨٠ مليون ل.س.

وأوضح مدير الفرع أن إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في ريف دمشق بلغ ٣٧٥٠٩، وأن عدد المنشآت التي تم إشراكها خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٥٧٣٤ منشأة، على حين بلغ عدد منشآت القطاع العام الإجمالي ٢٦٦، وبلغ عدد منشآت القطاع المشترك والتعاوني الإجمالي ١٦ منشأة.

وبيّن محفوض أن عدد العمال الملتحقين الذين تم الاشتراك عنهم لدى الفرع خلال النصف الأول في القطاع العام بلغ ١٨٨٧عاملاً ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع العام لدى فرع تأمينات ريف دمشق ٧٨١٦٣ عاملاً، كما تم في القطاع الخاص تسجيل ١٣٤١٢ عاملاً ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع الخاص لدى الفرع ٩٢٨٠٣ عمال، وتم تسجيل ٤٦ عاملاً في القطاع المشترك والتعاوني، ليصبح إجمالي العمال لدى القطاع المشترك والتعاوني المسجلين لدى الفرع ٤٨٨ عاملاً.

ولفت إلى أن العمال المشتركين عن أنفسهم بموجب القرار الوزاري ٧٥٨ لعام ٢٠١٥ بلغ ١٢٧ عاملاً، ليصبح العدد الإجمالي ٧٦١ عاملاً، وأن عدد العمال المومسيين المسجلين بلغ ٣٩٢٠ عاملاً ليصبح إجمالي عدد العمال المسجلين لدى الفرع ١٧٦٦٢ عاملاً، على حين بلغ عدد العمال المشترك عنهم كخدم منازل ٥ عمال ليصبح العدد الإجمالي لهم ١٥٤٠ عاملاً، وعدد العمال المشتركين عن أنفسهم خارج القطر عاملان ليصبح الإجمالي ٥ عمال.

ولفت مدير الفرع إلى أن عدد الزيارات التفتيشية خلال النصف الأول على منشآت القطاع الخاص بلغ ١١٥٩ زيارة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الزيارات التفتيشية وصل إلى ٥٥٣٠، لافتاً إلى أنه تم تنظيم ٩٢ ضبط مخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين وتم إشراك ٩٥ صاحب عمل جديداً.

> ٣٧ ألف شركة خاصة دفعت تأمينات ١٢,٥ مليار ليرة بينما ٢٦٦ منشأة عامة دفعت ١٥,٢ مليار ليرة

وبيّن مدير الفرع أن عدد منشآت القطاع الخاص التي تم إشراكها في التأمينات عن النصف الأول بلغ ٢٤٦٢ منشأة، في حين بلغ عدد منشآت القطاع الخاص الإجمالية ٣٩٥٠٩ منشآت، في حين بلغ إجمالي منشآت القطاع العام ٢٦٧ وإجمالي منشآت القطاع المشترك والتعاوني ١٥ منشأة.

وأشار محفوض إلى أن قيمة المعاشات المصروفة عن متقاعدي ريف دمشق عن النصف الأول من العام الجاري تجاوزت ٢٢,٣ مليار ليرة، استفاد منها المتقاعدون في الفرع البالغ إجمالي عددهم ٤٩٠٧٠ متقاعداً.

وأضاف: كما أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج فرع إدلب عن العمل، حيث بلغت قيمة المعاشات المصروفة ما يزيد على ٣ مليارات ل. س وبلغ عدد متقاعدي إدلب الإجمالي المصروفة معاشاتهم من الفرع ٤٨٩٣ متقاعداً.

وبين أن قيمة المنحة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ٤ لعام ٢٠٢٢ لمتقاعدي الفرع أكثر من ٣,٨ مليار، في حين بلغت القيمة المصروفة لجزء من متقاعدي فرع تأمينات إدلب ٣٠٢ مليون ليرة.

تعويضات

وأشار مدير الفرع إلى أنه تم خلال الفترة نفسها إصدار ١٦٥٣ قرار صرف تعويض الدفعة الواحدة بقيمة ٦٠٠ مليون ل.س، و٢٣٠ قرار رد تعويض، وبلغ عدد قرارات مكافأة نهاية الخدمة ٤٠ قراراً بقيمة ١٥,٧ مليون ليرة، وبلغ عدد القرارات الصادرة بخصوص ضم الخدمة ١٢٣٢ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص رد التعويض ١٩٠ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص خدمة الضميمة للمسرّحين من خدمة العلم الإلزامية والخدمة الاحتياطية والاحتفاظ ٣٨ قراراً.

وبيّن محفوض أن الفرع أصدر خلال النصف الأول من العام ١٥٥٣ قرار معاش للشيخوخة بقيمة تزيد على ١٤٥ مليون ليرة و٧٤٤ قرار معاش وفاة بقيمة ٤٢ مليون ليرة و٤٩ قرار معاش عجز بقيمة ٣,٢ ملايين ليرة، مشيراً إلى أن عدد إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بلغ ٦٠ إصابة وعدد الأمراض المهنية المسجلة بلغ ١٠ أمراض.

تعديات على حرم الطرق في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

أنهى فرع السويداء للمواصلات الطرقية تنفيذ أعمال صيانة الشبكة الطرقية المركزية على محوري السويداء- إزرع، والسويداء- صلخد.

وبين مدير الفرع شامل الدعبل لـ«الوطن» أن أعمال صيانة الشبكة الطرقية على محور السويداء-صلخد شملت إلغاء التقاطعات الخطرة (النقاط السوداء)، وإنشاء تحويلة جديدة عند بلدة حبران، لإلغاء التقاطع مع طريق السويداء- صلخد، الذي شكل على مدى سنوات إرباكاً للسائقين، فضلاً عن خطورته إضافة لتعريض الطريق في المواقع التي يحتاجها على طريق السويداء- صلخد البالغ طوله ٣٥ كم، بما يفتح مجال الرؤية ويعطي راحة وأماناً لمستخدمي هذا الطريق الذي يمتاز بغزارة مرورية عالية على مستوى محافظة السويداء.

وأشار إلى أن كوادر المواصلات الطرقية في السويداء نفذوا أيضاً صيانة لمحور ٢٥ كم طريق السويداء- المزرعة – إزرع، وهو من الطرق الحيوية المهمة كبوابة شمالية غربية للمحافظة باتجاه الربط مع محافظة درعا، وذلك وفق المواقع التي تتطلب صيانة وضمن الأولويات والإمكانات المتاحة ليكون الطريق محافظاً على حالته الفنية الجيدة، كما تم إنشاء خنادق وعبارات تصريف مطري درءاً للموسم الشتوي والهطلات المطرية التي تؤثر في الحركة المرورية وبما يؤمن الحماية للطريق ومستخدميه.

ولفت مدير الفرع إلى استمرار العمل في صيانة وتحسين مقطع من طريق صلخد- العانات- الحدود الأردنية (المرحلة الثانية) بطول كيلو مترين تقريباً، حيث تتضمن الأعمال تعريض وتوسيع وتسوية سطح الطريق الأكثر تضرراً وتنفيذ عبارات ضمنه، إضافة إلى تركيب محددات جوانب وإشارات دلالة وتحذيرية، لافتاً إلى أن هذا الطريق يعتبر شريانياً حيوياً يخدم المنطقة الجنوبية الشرقية وصولاً إلى الحدود الأردنية، مشيراً إلى استمرار العمل كذلك في صيانة طريق صلخد – بكا- دوار المفطرة بطول ٢٧ كم الذي يربط بين طريقي السويداء وبصرى الشام والسويداء- الحدود الأردنية، حيث يشمل العمل إعادة وتأهيل وصيانة مثلث بكا- بصرى الشام وتوسيع المنحنيات الخطرة وصيانة المواقع الأكثر ضرراً، إضافة إلى تركيب محددات جوانب وإشارات دلالة وتحذيرية، إضافة إلى تنفيذ أعمال صيانة مقاطع من طريق دمشق –السويداء والمدخل الجنوبي لمدينة السويداء.

وذكر الدعبل وجود معوقات وصعوبات في العمل، أولها التعديات على حرم الطرق من بعض الأهالي في عدد من المواقع بالأبنية المخالفة والأكشاك، فضلاً عن تعرض الإشارات الطرقية (الدلالة والتحذيرية) للعبث والتخريب مما يرتب تكاليف مالية إضافية في العمل.